اوجبها عينا لان المسئلة مفروضة فيما اذا كانوا في مفازة عند الشرب ثم رجعوا الى بلدهم
ولا بقية للماء فلو اداها الى الكل لكان ذلك احباطا لحقوق الورثة فيتعين يوم القيمة يوم الاتلاف
في موضعه والله اعلم تنبيه آخر اذا اوصى بماء لادمي الناس به او بكل رجل بصرف مائه
الى اولى الناس به فمحتاجون الى ذلك الماء كالجنب والحايض والميت دفن على بدنه
نجاسة ثمن يقدم منهم اعلم ان الميت دفن عليه نجاسة اولى من غيرها اما الميت فلمعنيين
احدهما قال الشافعي رضي الله عنه ان امره ينوت فليختم باكمل الطهارتين والثاني قال بعض
الاصحاب المقصود من غسل الميت تنظيفه فيكمل حاله والتراب لا يفيد ذلك وغرض الحي تحصيل
بالتيمم واما من على بدنه نجاسة فلان ازالة النجاسات لاجل الصلوة والطهارة اتم بدل وهو
التيمم واذا اجتمعا فغيره وجهان احدهما ان الميت اولى والثاني ان اجتمع ميتان فان ماتا على
الترتيب فالاول اولى فان ماتا معا فضلهما فان استويا اقرع بينهما والحايض مع الجنب
ثلاثة اوجه احدها ان الحايض اولى لان حدثها اغلظ واصحها ثم اشار الى السبب الرابع من
اسباب العجز بقوله او كان الماء ملكا لغيره ولم يبع منه الا باكثر من ثمن المثل لا يلزمه
الشراء ويتيمم وقال بعضهم ان بيع بزيادة يتغابن الناس بمثلها وجب الشراء والا فلا بعبرة
بتلك الزيادة وان كان البيع لغيبة وزيد بسبب التاجيل ما يليق به فهو بيع بثمن المثل
على اظهر الوجهين وان زاد على المبلغ الذي ثمن مثله نقدا وجب الشراء بالذمة ولو ملك
الثمن وكان حاضرا عنده لكنه كان محتاجا اليه لدين مستغرق في ذمته او لنفقة
رفيقه او لحيوان محترم معه او لسائر مؤونات سفره في ذهابه وايابه لم يجب بذل الثمن
[illegible] واختلفوا في ثمن مثل الماء على ثلاثة اوجه احدها
ان ثمن مثله قرب اجرة نقله الى الموضع الذي فيه الشخص والثاني ثمن مثله في ذلك الموضع
في غالب الاوقات ولا يعتبر ذلك الوقت بخصوصه والثالث انه يعتبر في ذلك الموضع
في تلك الحالة فان لكل شئ سوقا يرتفع وينخفض وثمن مثل الشئ ما يليق به في تلك الحالة

الاول اختاره المصنف وتبعه كثيرون والثاني منقول عن ابي اسحق واختاره الروياني
والثالث هو الاظهر عند الاكثرين من الاصحاب وقول المصنف او كان مملوكا لغيره وكذا
قوله في الوسيط ان ثمن مثله اجرة نقله فيه نظر فقد يعرف الرغبة في الماء وان كان مملوكا على الاصح
فيه اشارة الى الوجه الذي اختاره ليس بشيء على ان الماء لا يملك كما ذهب اليه الشيخ
ابو حامد المروزي وتابعه المسعودي فان القول به وجه ضعيف في المذهب فيكره كونك
ما هو منسي عليه [illegible] فتسل وقال اصحابنا
يجب طلب الماء ممن هو معه ان كان في محل لا تشح به النفوس وان لم يبطه الا بثمن مثله
لزم شراؤه به وبزيادة يسيرة لا بزيادة فاحشة وهو نصف القيمة وقيل سدسها
وقيل بالاجتهاد تحت [illegible] تقويم المقومين ان كان الثمن معه فاضلا عن نفقة واجرة حمله واما
للعطش فيجب على القادر شراؤه باضعاف قيمته احيانا لنفسه لطيفة ذكر صاحب
الاشباه في فن الحكايات ان [illegible] الوضاح الى الماء في طريق الحاج فساوم اعرابيا
قربة ماء فلم يبعه الا بخمسة دراهم فاشتراه بها ثم قال كيف انت بالسوق فقال اريده فوضع
بين يديه فما كل ما اراد وعطش فطلب الماء فلم يعطه حتى اشترى منه شربة بخمسة دراهم
ثم اشار المصنف الى السبب الخامس من اسباب العجز بقوله او كان به [illegible]
جراحة [illegible] وهي نوع خاص من المرض فيكون ذكره [illegible] قوله او مرض الى آخره [illegible]
من باب التعميم بعد التخصيص والجراحة قد تحتاج الى الماء للصوق بها من خرقة
او قطنة فاذا لم يكن على الجراحة لصوق فلا يجب المسح على محل الجرح وعلى
يجب التيمم لان اللصوق عليه عند امكانه فيه وجهان قال الشيخ ابو محمد يجب واستبعد
امام الحرمين ذلك وقال انه لا نظير له في الفرض وليس للقياس فيه مجال قلت وقد
جعل المصنف الجراحة سببا مستقلا من اسباب العجز في كتابه الوجيز والذي
فصله عما بعده بقاله والانسياق دال عليه فانه ذكر ما بعده سببا واحدا
ثم اشار الى السبب السادس من اسباب العجز بقوله او كان به مرض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)